إشبيلية، 2–3 كانون الأول/ديسمبر 2014

إعلان الزيتون

1 - نحن، ممثلو المدن والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وقد اجتمعنا في إشبيلية في إطار المؤتمر الدولي للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المعني بدعم حقوق الفلسطينيين، الذي نظمه الصندوق الأندلسي للبلديات والتضامن الدولي، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وحكومة الأندلس المحلية، بالتعاون مع برلمان الأندلس، حيث انعقد المؤتمر:

2 - بعد مرور 67 عاماً على اعتماد قرار الأمم المتحدة 181 (II) وعلى النكبة الفلسطينية؛ وبعد مرور 21 عاماً على توقيع اتفاقيات أوسلو، وبمناسبة الذكرى العاشرة لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار والتي تتزامن مع السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني (2014)؛

3 - وإذ نؤكد مجدداً دعمنا غير المشروط لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي حقه في تقرير المصير، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفي تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن الخسائر أو الأضرار في الممتلكات، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي؛

4 - وإذ نؤكد مجدداً القانون العرفي والمعايير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ونصوص دساتيرنا الوطنية؛

5 - وإذ يثير جزعنا استمرار تدهور الوضع في القدس، واستمرار تهجير الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم الأساسية، وتصاعد عنف المستوطنين واستفزازاتهم ضد الأماكن المقدسة، ولاسيما في محيط حرم المسجد الأقصى؛

6 - وإذ ندعو إلى زيادة فعالية الدبلوماسية الدولية وفعالية المؤسسات التي كان ينبغي أن تضع حداً لهذه المأساة؛

7 - وإذ ندين الهجوم الأخير على قطاع غزة، الذي أسفر عن مقتل حوالي 205 2 أشخاص، رُبعهم من الأطفال، ونزوح 000 500 فلسطيني، وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية؛

8 - وإذ ندين استمرار توسع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة لوضع حد لهذه الممارسة؛

9 - وإذ نشير إلى الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري: إسرائيل، CERD/C/ISR /CO/13، المؤرخة 9 آذار/مارس 2007، الفقرات 22 و 23 و 33 و 34 و 35؛ وCERD/C/ISR/ CO/14-16، المؤرخة 9 آذار/مارس 2012، الفقرات 11 و 15 ومن 24 إلى27، والتي تدعو إسرائيل إلى وضع حد لجميع السياسات والممارسات التي تنتهك أحكام المادة 3 من الاتفاقية، التي تحظر التفرقة العنصرية والفصل العنصري؛

10 - وإذ نشير إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها محكمة "راسل" من أجل فلسطين عن تواطأ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومجلس الأمن وشركات دولية في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي؛

11 - وإذ نشير إلى الممارسات الجيدة للحكومات المحلية ونحتفي بها، من قبيل الخطوات التي اتخذتها أكثر من 16 بلدية في الأندلس وكاتالونيا تأييداً للحملة الداعية إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض جزاءات عليها، وقرار مجلس ليستر بمقاطعة جميع منتجات المستوطنات، وقرار حكومة ريو غراندي دو سول بتعليق مذكرة التفاهم مع شركة Elbit Systems، والعديد من المبادرات الأخرى في جميع أنحاء العالم؛

12 - وإدراكاً للتأثير المتزايد لتحركات منظمات المجتمع المدني الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مثل الحملة الداعية إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض جزاءات عليها؛

13 - وإذ نرحب بالاعتراف الدولي المتزايد بالدولة الفلسطينية وبالجهود الفلسطينية المستمرة، التي تحظى بدعم غالبية متزايدة من البلدان والرامية إلى إشراك مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى؛

14 - وإذ نأخذ في الاعتبار التبادل الطويل والمتحمس لوجهات النظر خلال هذين اليومين؛

فإننا ندعو:

- الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي، حسبما ورد في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام 2004 بشأن الجدار، وذلك عن طريق عدم المساعدة للإبقاء على الوضع غير القانوني الناشئ عن خرق القانون الدولي وعدم تقديم أي عون أو مساعدة لذلك الوضع، وإلى الاضطلاع بدور أكبر في ضمان المساءلة واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان في اتفاقيات الشراكة المبرمة مع إسرائيل؛

- كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الارتقاء إلى مستوى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بإنهاء دعمها السياسي والاقتصادي لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ومساءلتها قانونياً على جرائمها عن طريق آلياتها الخاصة والدولية؛

- جميع فئات المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات المحلية والمجتمع المدني، إلى حشد التأييد وممارسة الضغط لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والمطالبة بوضع حد للاستخدام التعسفي وغير المشروع للاعتقال الإداري وبإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين، ودعم قضايا من جملتها الحملة الدولية التي تحمل شعار: ''الحرية لمروان البرغوثي وكافة الأسرى الفلسطينيين''.

- الحكومات المحلية إلى تطوير علاقاتها وتعزيزها مع البلديات الفلسطينية عن طريق التبادل التعليمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وتبادل الشباب والإعلاميين والخبراء على نحو مستدام، وتوقيع المزيد من اتفاقيات التوأمة معها، مع التركيز على المنطقة (ج) والقدس.

- المؤسسات الدولية والأوروبية والوطنية إلى تعزيز دبلوماسية المدن وإزالة العقبات التي تُعقّد تطوير التعاون اللامركزي.

- الحكومات المحلية إلى الالتزام بالاستثمار المسؤول عن طريق الامتناع عن التعاقد مع الجهات وعدم إبرام اتفاقيات التوأمة مع المدن التي تدعم الاحتلال أو تستفيد منه أو تنتهك ما يرتبط به من حظر بموجب القانون الدولي؛

- منظمات المجتمع المدني إلى ممارسة الضغط على حكوماتها المحلية والوطنية لمحاسبة إسرائيل والشركات المتواطئة مع انتهاكاتها للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- الأمم المتحدة إلى اعتماد سياسة وآلية مشتريات مبدئيتين مسؤولتين أخلاقياً وشفافتين للتعاقد مع الشركات، على سبيل المثال في إعادة إعمار غزة، تَستبعدان من جميع العطاءات أي أطراف، إسرائيلية وغيرها، متواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي.

* * *